

## تصحيح أخطاء

- ١ - جاء في الصفحة (٧٣٦) من الملحق رقم (٢) للعدد ١١٩٨ من الجريدة الرسمية أن (تعيين معالي السيد جمال طوقان سفيراً من الدرجة الأولى) خطأ ، والصواب (تعيين معالي السيد جمال طوقان لوظيفة (سفير درجة أولى) .
- ٢ - جاء في السطر (١٠) من الصفحة (٧٦٧) من الملحق رقم (١) للعدد ١٢٠٣ من الجريدة الرسمية جملة ( من القطعة رقم ٢ ودونمان ... الخ) خطأ ، والصواب (من القطعة رقم (٦) ودونمان ... الخ) .
- ٣ - جاء في الاعلان المنشور في الصفحة (٣٧) من العدد (٩٦٩) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٢/١ عبارة (عبد الله العلي الجوزة واخوه عبد الرزاق العلي وعبد الحليم العلي) خطأ ، والصواب (عبد الله العلي الجوزة واخوانه) .



الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : يوم الخميس ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٣٧٤ الموافق ١٦ كانون الأول سنة ١٩٥٤ العدد ١٢٠٥

الفراس

٩٠٥	قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٤ « قانون ملحق بقانون الموازنة العامة »
٩٠٦	قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٤ « قانون ملحق بقانون الموازنة العامة »
٩٠٧	قانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٤ « قانون التقاعد - تطبيقه على الضفة الغربية »
٩٠٨ - ٩٠٧	قانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٤ « قانون معدل لقانون الأسلحة النارية والدخائر »
٩٠٨	قانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٤ « قانون معدل لقانون الأوزان والمقاييس والمكاييل »
٩٠٩	قانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٤ « قانون تحصيل ديون المصرف الصناعي العراقي »
٩٠٩	قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٤ « قانون معدل لقانون الآثار القديمة »
٩١٠	قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٤ « قانون معدل لقانون جوازات السفر »
٩١١ - ٩١٠	قانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٤ « قانون ملحق بقانون الموازنة العامة »
٩١٢ - ٩١١	قانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٤ « قانون أعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة »
٩١٣ - ٩١٢	قانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٤ « قانون ضريبة الحرس الوطني »
٩١٣	قانون رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٤ « قانون معدل لقانون محاكمة الموظفين »
٩١٤	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٤ « نظام تسجيل الصاويين البرقية المختصرة - المعدل »
٩١٥ - ٩١٤	نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٤ « نظام رسوم محكمة تسوية الأراضي والمياه - المعدل »
٩١٦ - ٩١٥	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ « نظام معدل لنظام الموظفين »
٩١٧ - ٩١٦	نظام انشاء المصارف والمجاري في منطقة أمانة العاصمة لسنة ١٩٥٤
٩١٩ - ٩١٧	نظام الاشراف على الباعة المتجولين في منطقة أمانة العاصمة لسنة ١٩٥٤
٩٢٠ - ٩١٩	نظام بلدية طولكرم - المعدل - لسنة ١٩٥٤
٩٢٠	اعلان صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

هذا من الأصيل

## نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب ،

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم ( ٢٣ ) لسنة ١٩٥٤

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١

١ - يسمى هذا القانون ( قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ ) ويعمل به منذ بداية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥١ .

٢ - تضاف المبالغ التالية الى جدول النفقات في موازنة السنة المذكورة :

رقم الفصل	عنوانه	المبلغ	الاجمال
أ - النفقات العادية			
١	البلاط الملكي الهاشمي	١١٢٥	
٢٠	وزارة الدفاع - الشرطة والدرك	١٢٦٧٣٣	
٢٨	النفقات العامة	١٥٦٦٧٥	٢٨٤٥٣٣
ب - النفقات فوق العادة			
٣٢	الآثار	١٤١٧	
٣٣	الزراعة	٥٦٢	
٤٤	البلاط الملكي الهاشمي	١٤١٤٢	
٤٥	الاذاعة	٥٩٥٢	٢٢٠٧٣
	المجموع العام	٣٠٦٦٠٦	

٣ - تؤمن المبالغ المذكورة في المادة الثانية من هذا القانون من القرض المدور .

٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/١١/٢٩

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدىوكيل وزير المالية  
هاشم الجبوسي

## نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب ،

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم ( ٢٤ ) لسنة ١٩٥٤

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٢

١ - يسمى هذا القانون ( قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٢ ) ويعمل به منذ بداية السنة المالية ١٩٥٢/١٩٥١ .

٢ - يضاف الى الجدول رقم ( ١ ) الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٢ المبالغ الآتية للفصول المبينة مقابل كل منها :

رقم الفصل	عنوانه	المبلغ	المجموع
٣	القاعد	٦٣٧	
٥	وزارة الداخلية	٥٣٨	
١/٥	الجوازات	١١١	
٨	وزارة المالية	٢٠٠٢	
١/٩	وزارة الاقتصاد	١٣٨	
١٥	وزارة الزراعة	١٠٦١	
٢٠	وزارة الدفاع - الشرطة والدرك والسجون	٤٦٥٧	
٢١	الوحدات العسكرية	١٠٠٠٠٠	
٢٩	النفقات العامة	٧١٠٠٠	١٠٨٠١٤٤

٣ - تؤمن المبالغ الواردة في المادة الثانية من هذا القانون بالصورة التالية :

١٠٠٠٠٠٠	١ - من الزيادة الحاصلة في الفصل الحادي عشر من الواردات
٨٠١٤٤	٢ - من القرض المدور
١٠٨٠١٤٤	المجموع

٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/١١/٢٩

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدىوكيل وزير المالية  
هاشم الجبوسي

هكذا من الله جل

## نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب ،  
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٥٤

قانون التقاعد

( تطبيقه على الضفة الغربية )

- المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون التقاعد - تطبيقه على الضفة الغربية - لسنة ١٩٥٤ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ  
١٩٥٠/٤/٢٥ .
- المادة ٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يسري قانون التقاعد رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٤١ المعدل به في الضفة الشرقية من  
المملكة مع جميع التعديلات التي طرأت عليه وجميع الأنظمة الصادرة بمقتضاه على الضفة الغربية منها .
- المادة ٣ - لا يعمل بقانون التقاعد الفلسطيني رقم ( ١ ) لسنة ١٩٤٤ أو أي تشريع فلسطيني آخر فيما يختص بالعلاقة القائمة  
ما بين حكومة المملكة وموظفيها .
- المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/١١/٢٩

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدىوكيل وزير المالية  
هاشم الجبوسي

## نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب ،  
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم ( ٢٦ ) لسنة ١٩٥٤

قانون معدل لقانون الأسلحة النارية والذخائر

- المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الأسلحة النارية والذخائر لسنة ١٩٥٤ ) ويقرأ مع قانون الأسلحة النارية  
والذخائر رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الأصلي كما يلي :
- يكون للالفاظ والعبارة الواردة في هذا القانون المعاني المنصوص لها ادناه إلا اذا دلت القرينة على  
خلاف ذلك :

- تعني لفظه ( المملكة ) المملكة الاردنية الهاشمية .
- تعني لفظه ( سلاح ) كل سلاح ناري مهما كان نوعه ( ولا تشمل بندق الصيد ) وكل جزء من سلاح ناري أو  
قطع غير لأي سلاح ناري .
- تعني عبارة ( سلاح أوتوماتيكي ) الرشاشات من أي نوع كانت والأسلحة التي تقذف بحركة واحدة أكثر من  
قذيفة واحدة ( ولا تشمل بندق الصيد والمسدسات ) وكل جزء من هذه الأسلحة أو قطع غيرهما .
- المادة ٣ - تعدل المادة الخامسة من القانون الأصلي بإضافة فقرة ثالثة لها كما يلي :
- ( ٣ ) - يجوز لوزير الدفاع أو من ينيه عنه أن يعطي رخصاً مجانية بعبارة وحمل الأسلحة الأوتوماتيكية  
وذخائرها ضمن خمسة عشر كيلو متراً من خط الهدنة الموقت ) .
- المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزراء المدلية والدفاع والداخلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/١٢/٤

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدىوزير المدلية  
هزاع المجاليوزير الدفاع  
أنور نسيهوزير الداخلية  
رياض المفلح

## نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب ،  
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم ( ٢٧ ) لسنة ١٩٥٤

قانون معدل لقانون الأوزان والمقاييس والمكاييل

- المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الأوزان والمقاييس والمكاييل لسنة ١٩٥٤ ) ويقرأ مع قانون  
الأوزان والمقاييس والمكاييل رقم ٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وتعديله كقانون واحد ،  
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة ( ١ ) من القانون الأصلي كما عدلت بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٣ بالاستعانة عن عبارة ( اعتباراً  
من تاريخ ١/٧/١٩٥٤ ) التي وردت في آخرها بعبارة ( اعتباراً من التاريخ الذي يمينه مجلس الوزراء ) .
- المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزراء التجارة والمدلية والداخلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/١٢/٤

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدىوزير التجارة  
هاشم الجبوسيوزير المدلية  
هزاع المجاليوزير الداخلية  
رياض المفلح

هكذا من الأصيل

## نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم ( ٢٨ ) لسنة ١٩٥٤

قانون تحصيل ديون المصرف الصناعي العراقي

- المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تحصيل ديون المصرف الصناعي العراقي لسنة ١٩٥٤ ) ويعمل به من التاريخ الذي يعينه مجلس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تحصل ديون وقروض المصرف الصناعي العراقي وفوائدها بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ( ٦ ) لسنة ١٩٥٢ .
- المادة ٣ - يتحمل المصرف الصناعي العراقي نفقات التحصيل وتقدر تلك النفقات وتبين طريقة دفعها باتفاق يعقد بين المصرف ووزير المالية ويوافق عليه مجلس الوزراء .
- المادة ٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/١٢/٤

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدىوكيل وزير المالية  
هاشم الجبوسي

## نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٤

قانون معدل لقانون الآثار القديمة

- المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون الآثار القديمة لسنة ١٩٥٤ ) ويقرأ مع قانون الآثار القديمة رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعمل الفقرة الشرطة في نهاية المادة ٦ من القانون الاصلي بحذف حرف ( أو ) منها .
- المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية والمعارف مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/١٢/٤

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدىوزير الداخلية  
مزارع المجاليوزير المعارف  
د. أنور السبيح

## نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم ( ٣٠ ) لسنة ١٩٥٤

قانون معدل لقانون جوازات السفر

- المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٥٤ ) ويقرأ مع قانون جوازات السفر رقم ٥ لسنة ١٩٤٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تلتى المادة ( ٧ ) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :
- ( ٧ - كل من قدم بياناً أو ادعاء كاذباً سواء كان في المملكة الاردنية الهاشمية أم في الخارج بقصد الحصول على جواز سفر اردني أو تأشيرة ، اما لنفسه واما لشخص آخر ، وكل من وقع شهادة كاذبة لطالب الجواز يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز الستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً أردنياً ، ولا تتجاوز المائة دينار ، أو بكليتا هاتين العقوبتين ) .
- المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية والداخلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/١٢/٤

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدىوزير الداخلية  
مزارع المجاليوزير الداخلية  
رياض المفلح

## نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

## قانون رقم ( ٣١ ) لسنة ١٩٥٤

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ( ١٣ ) لسنة ١٩٥٤

- ١ - يسمى هذا القانون ( قانون ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤ ) ويعمل به من بداية السنة المالية ١٩٥٥/١٩٥٤ .

هكذا من الأهل

٢ - حل الرغم عما ورد في الجداول الملحقه بقانون الموازنة العامة رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤ تحدد درجات ضباط الجيش العربي الاردني بالصورة التالية :

الرتبة العسكرية	الدرجة	مربوط الدرجة
أمير لواء	خصوصي	٧٥ ديناراً في الشهر
زعيم	اولى	٦٠ ديناراً في الشهر
قائم مقام	الثانية	٤٨ + ٢ = ٥٠
قائد	الثالثة	٣٨ + ٢ = ٤٠
وكيل قائد	الرابعة	٣٢ + ١ = ٣٣
رئيس	الخامسة	٢٦ + ١ = ٢٧
ملازم أول	السادسة	٢١ + ١ = ٢٢
ملازم ثان	السابعة	١٧ + $\frac{1}{3}$ = ٢٠

٣ - تؤمن الزيادة التي تحصل نتيجة هذا التعديل في الفصول ٣٦ و ٣٦/١ و ٣٦/ب و ٣٦/ج و ٣٦/د . من الوفر الحاصل في مواد الرواتب والملاوات في الفصول المشار اليها .

٤ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/١٢/٨

الحسين بن طلال

وكيل وزير المالية  
هاشم الجيوسي

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدى

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم [ ٣٢ ] لسنة ١٩٥٤

قانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة ١٩٥٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعين مجلس الوزراء لجنة لاعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة من :

أ - قاضي القضاة أو القائم بأعماله رئيساً .

ب - اربعة اعضاء .

المادة ٣ - تتولى اللجنة المشار اليها في المادة السابقة النظر في ترميم واصلاح المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة والاشراف على جميع المشتريات اللازمة لهذا العمل بالطريقة التي تراها مناسبة وفيها مصلحة للوقف ، على أن تتقيد بأحكام نظام اللوازم بقدر الامكان ، وأن تطرح للمناقصة مواد الانشاء والتعمير وفق الاسس المنصوص عليها في نظام مقاولات الاشغال العامة ، وعلى أن يكون قرار اللجنة خاصاً لتصديق رئيس الوزراء اذا كانت قيمة المشتريات أو المطامات تتجاوز خمسمائة دينار .

المادة ٤ - ترصد الاموال المتحققة لهذا الغرض في صندوق الخزينة وتصرف بوجه عام وفقاً للانظمة المالية .

المادة ٥ - جميع مستندات النفقات الخاصة بهذا العمل تصرف باجازة من قبل قاضي القضاة أو القائم بأعماله بعد موافقة اللجنة

المادة ٦ - تحتفظ اللجنة بالقيود والوثائق والمستندات اللازمة وتكون خاضعة لتدقيق ديوان المحاسبة .

المادة ٧ - رئيس الوزراء والوزراء المختصون كل فيما يتعلق بأعمال وزارته مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/١٢/١١

الحسين بن طلال

القائم بأعمال قاضي القضاة  
هراع المجالي

وكيل وزير المالية  
ضيف الله الحمود

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدى

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب ،

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم [ ٣٣ ] لسنة ١٩٥٤

قانون ضريبة الحرس الوطني

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ضريبة الحرس الوطني لسنة ١٩٥٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - مع مراعاة أحكام المادة الاولى ، يستوفى ضريبة مقدارها (٤٠٠) فلس عن كل طن من الاسمنت يصنع ويباع من قبل شركة مصانع الاسمنت الاردنية المحدودة اعتباراً من تاريخ ١٠/٤/١٩٥٤ .

المادة ٣ - يضاف (٠/٥٠) من قيمة طوابع الواردات وتلتصق على جميع الوثائق والمستندات الخاصة برسوم طوابع الواردات بموجب القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ أو أي تعديل طرأ أو يطرأ عليه ، ويستثنى من ذلك رسوم طوابع الواردات التي تستوفى من ضباط وأفراد الجيش العربي الاردني بموجب المادة (٢٣) من القانون المذكور والرسوم التي تستوفى من الاستدعاءات والمضابط بموجب البند السابع من القسم الثاني من الجدول رقم ١ الملحق به .

المادة ٤ - بالإضافة الى الضريبة المفروضة للحرس الوطني بمقتضى المادة (٢) من هذا القانون يخصص أيضاً للحرس المذكور (٣٠) -/٠ ثلاثين بالمائة من مجموع رسوم طوابع الواردات التي تحصل بموجب قانون رسوم طوابع الواردات والمادة الثالثة من هذا القانون .

هكذا من الأصيل

- المادة ٥ - يجوز لمجلس الوزراء أن يزيد الرسوم الجمركية على التبغ والسجائر والمشروبات الروحية والكماليات الأخرى لمنفعة الحرس الوطني بالنسبة التي يقررها .
- المادة ٦ - تصرف الضريبة المحصلة أو المخصصة بموجب هذا القانون على مقاصد الحرس الوطني بالإضافة إلى أية مبالغ تكون قد خصصت في الموازنة العامة لهذه الغاية .
- المادة ٧ - لمجلس الوزراء أن يصدر أنظمة بموافقة جلالة الملك لتنفيذ أحكام هذا القانون .
- المادة ٨ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/١٢/١١

الحسين بن طلال

وكيل وزير المالية  
ضيف الله الحمود

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدى

## نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،  
وبناء على ما قرره مجلس الأعيان والنواب ،  
تصادق على القانون الآتي وأمر بإصداره وإضافته إلى قوانين الدولة :

## قانون رقم [ ٣٤ ] لسنة ١٩٥٤

قانون معدل لقانون محاكمة الموظفين

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون محاكمة الموظفين لسنة ١٩٥٤) ويقرأ مع قانون محاكمة الموظفين رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي بحذف العبارة المضافة إليها بمقتضى القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٣ والاستعاضة عنها بالعبارة التالية :
- « غير أنه يجوز للمدعي العام في حالة ما إذا كان الجرم جنائية أو جنحة أن يأمر - بموافقة وزير العدل - بالقبض على الموظف وتوقيفه رهيباً ينظر المجلس التأديبي في الأمر ويقرر ما يراه بشأنه » .
- المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير العدل مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٤/١٢/٩

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدى

وزير العدل  
مراج المجالي

## نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (ب) من المادة الثانية من قانون اتفاقات البريد الدولية (القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٤١) ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٠ ،  
أمر بإصدار النظام الآتي ووضعه موضع التنفيذ :

## نظام تسجيل العناوين البرقية المختصرة « المعدل »

رقم (١) لسنة ١٩٥٤

صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة الثانية من قانون اتفاقات البريد الدولية

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام تسجيل العناوين البرقية المختصرة - المعدل - لسنة ١٩٥٤) ويقرأ مع نظام تسجيل العناوين البرقية المختصرة رقم ١ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من النظام الأصلي بحذف عبارة نصف سنة التي وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (سنة أشهر) .
- المادة ٣ - تضاف إلى النظام الأصلي مادة خاصة بعد المادة (٤) مباشرة كما يلي :-
- المادة (٥) يستوفى ربع الرسم السابق عن كل ثلاثة أشهر أو جزء منها .

١٩٥٤/١١/٢٤

الحسين بن طلال

وزير المالية	وزير التجارة	نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والانشاء والتعمير
(...)	هاشم الجبوسي	خلوصي الحيري
وزير الصحة	وزير الاشغال العامة	وزير الدفاع والمعارف
مصطفى خليفة	سابا العكشه	انور نسيه
وزير البرق والبريد والطيران المدني	وزير الداخلية	وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية
ضيف الله الحمود	رياض المفلح	وليد صلاح
		وصفي مرزا

## نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٢٧) من قانون تسوية الأراضي والمياه (القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢) ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٠ ،  
أمر بإصدار النظام الآتي ووضعه موضع التنفيذ :

## نظام رسوم محكمة تسوية الأراضي والمياه « المعدل »

رقم (١) لسنة ١٩٥٤

صادر بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٢٧) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم (نظام رسوم محكمة تسوية الأراضي والمياه - المعدل - لسنة ١٩٥٤) ويقرأ مع نظام

هكذا من الأصيل

رسوم محكمة تسوية الاراضي والمياه رقم (٣) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (٤) من المادة (٢) من النظام الاصلي باستبدال كلمة (المادتين) التي جاءت فيها بكلمة الفقرتين وازاحة عبارة (من المادة ١٣) بعد الرقم (٧) مباشرة .

المادة ٣ - تضاف الى المادة (٢) من النظام الاصلي فقرة جديدة بعد الفقرة (٧) مباشرة كما يلي :  
(٨) عن صورة أية وثيقة أو أية اجراءات تتعلق بأعمال تسوية الاراضي (٢٥٠ فلساً)

١٩٥٤/١١/٢٤

### الحسين بن طلال

وزير المالية	وزير التجارة	نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد والانشاء والتعمير
(...)	هاشم الجبوسي	خلوصي الحيري
وزير الصحة	وزير الاشغال العامة	وزير الدفاع والمعارف
مصطفى خليفه	سابا العكشه	انور نسيه
وزير البريد والطيران المدني	وزير الداخلية	وزير الخارجية والشؤون الاجتماعية
ضيف الله الحمدود	رياض القلمح	وليد صلاح
		وزير الزراعة
		وصفي مرزا

### نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١ ،

نصادق على النظام الآتي ونأمر باصداره وازاحته الى أنظمة الدولة :

### نظام رقم [ ٦ ] لسنة ١٩٥٤

نظام معدل لنظام الموظفين رقم (١) لسنة ١٩٤٩

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام الموظفين رقم ١ لسنة ١٩٤٩) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٦٧) من نظام الموظفين كما يلي :

(٦٧) - اذا قدم الوزير المختص تقريراً بعدم كفاءة أو عدم لياقة موظف من موظفي الصنف الاول في وزارته أو سوء سلوكه واقتنع مجلس الوزراء بهذا التقرير وبأن المصلحة العامة تقتضي بوجوب تحجبه الموظف المذكور أو تنزيل درجته، فله أن يصدر قراراً بذلك ويرفعه لجلالة الملك المعظم ليتخذ بمصادقته .

المادة ٣ - تعدل المادة (٧٢) من نظام الموظفين كالآتي :

(٧٢) - اذا قدم رئيس الدائرة تقريراً بعدم كفاءة أو عدم لياقة أو سوء سلوك موظف من موظفي الصنف الثاني في دائرته واقتنع الوزير بهذا التقرير وبأن المصلحة العامة تقتضي بتحجبه هذا الموظف أو تنزيل درجته فيجوز له أن يقرر ذلك ويكون قراره قطعياً .

١٩٥٤/١٢/٤

### الحسين بن طلال

وزير التجارة ووكيل وزير المالية	رئيس الوزراء
هاشم الجبوسي	توفيق أبو الهدي
وزير الصحة	وزير المدلية والقائم بأعمال قاضي القضاة
مصطفى خليفه	وكيل وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير
وزير الاشغال العامة	وزير الخارجية
سابا العكشه	وكيل وزير الاقتصاد والانشاء والتعمير
وزير البريد والهيد	وزير الشؤون الاجتماعية
والطيران المدني	وزير الزراعة
ضيف الله الحمدود	رياض القلمح
	وصفي مرزا

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٠ بالاستناد الى المادة ٨٩ من قانون البلديات رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ الموافقة على النظامين التاليين اللذين وضعهما مجلس أمانة العاصمة بالاستناد الى المادة المذكورة :

نائب رئيس الوزراء  
خلوصي الحيري

### نظام انشاء المصارف والمجاري في منطقة امانة العاصمة

ان مجلس أمانة العاصمة استناداً الى الصلاحية المخولة له في المادة (٨٩) من قانون البلديات رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤ قد أصدر النظام التالي :

اسم النظام المادة (١)

يطبق على هذا النظام اسم نظام (انشاء المصارف والمجاري في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٥٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تفسير اصطلاحات المادة (٢)

إبقاء بالغاية المقصودة من هذا النظام :

تعني لفظة (المالك) الشخص الذي يتقاضى في الوقت المبحوث عنه بدل اجارة أو ايراد العقار الذي استعملت هذه اللفظة بشأنه ، سواء أكان ذلك لحسابه الخاص أم بالوكالة أم بالنيابة عن أي شخص آخر ، أو الشخص الذي يحق له أن يتقاضى بدل اجارة أو ايراد العقار لو أجر العقار .

وتشمل لفظة (العقار) الأبنية والأراضي ، مهما كان صنفها سواء أكانت مسيجة أم غير مسيجة ، مبنياً عليها أم غير مبني عليها ، وسواء أكانت تدار بموجب سلطة قانونية أم لم تكن .

وتعني لفظة (مجرى) القناة أو الانبوب أمام واجهة المنزل أو المدخل التي تجري أو يجب أن تجري فيها مياه الامطار ومياه النسل والتنظيف ولا يشمل هذا المجرى المجاري التي تقوم عادة مقام الحفر الانصاصة .

هكذا من الأهل

المادة (٣) حظر إنشاء المحادي أو المصارف بدون تصريح أو أمر من الأمانة

يحظر على أي شخص أن ينشئ أو مصرفاً ضمن منطقة الأمانة إلا بعد صدور تصريح أو أمر بذلك من أمين العاصمة أو أي شخص فوضه أمين العاصمة خطياً لتأمين مراعاة أحكام هذا النظام .

المادة (٤) مساهمة مالكي العقارات في نفقات إنشاء المصارف المئوية

١ - يترتب على جميع المالكين الذين يستفيدون من إنشاء المجري أو الانبوب المئتين في المادة السابقة أن يدفعوا كافة النفقات بالنسبة التي يقرها مجلس أمانة العاصمة استناداً إلى توصيات رئيس المهندسين. وبعد أن يتم إنشاء المجري لأول مرة تصبح الأمانة مسؤولة عن صيائه وتجديده .

٢ - يجوز لمجلس أمانة العاصمة أن يكلف بأشعار كتابي مالك أي عقار من العقارات المشار إليها أعلاه أن يودع في صندوق الأمانة خلال عشرة أيام من تاريخ ذلك الأشعار المبلغ المكلف بالمساهمة فيه والمحسوب وفقاً للتخمين الذي أجرته هيئة المجلس بالصورة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة .

### نظام الاشراف على الباعة المتجولين في منطقة امانة العاصمة

ان مجلس امانة العاصمة استناداً الى الصلاحيه الممنولة له في المادة (٨٩) من قانون البلديات رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤ قد أصدر النظام التالي :

اسم النظام المادة (١)

يطلق على هذا النظام اسم ( نظام الاشراف على الباعة المتجولين في منطقة امانة العاصمة لسنة ١٩٥٤ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تفسير اصطلاحات

في هذا النظام :

تشمل عبارة ( عربة النقل ) أية عربة يد أو عجلة يد أو أية وسيلة أخرى من وسائل النقل التي تدار باليد أو تجرها الحيوانات وتستخدم في نقل السلع .

وتعني عبارة ( البائع المتجول ) أي بائع متجول أو بائع دولر أو بائع يتعامل في البيع في الشوارع ، وتشمل أي شخص يبيع أية سلعة من السلع أو يبيع حذائه في مهنته في أي شارع أو مكان عام ليس علناً ثانياً ، أو أي شخص ينتقل من مكان إلى آخر أو إلى بيوت الناس عارضاً للبيع أية سلعة أو حذائه في مهنته ، ولكنها لا تشمل الشخص الذي يتعامل بيع الحليب ومتجاته والبيض بانتظام .

المادة (٣) الرخص

١ - يحظر على أي شخص أن يتعامل حرة بائع متجول ضمن منطقة أمانة العاصمة ، الا اذا كان يحمل رخصة تجيز له أن يتعامل حرة بائع متجول ممنوحة له بمقتضى هذا النظام .

٢ - يحظر على أي بائع متجول ، سواء أكان يحمل رخصة بمقتضى الفقرة (١) من هذه المادة أم لم يكن أن يستعمل عربة نقل فيما يتعلق بحرفته ما لم يكن حائزاً على رخصة تجيز له استعمال عربة نقل صادرة له بمقتضى هذا النظام .

المادة (٤) منح الرخص أو رفض منحها

١ - يقدم طلب الرخصة بمقتضى المادة الثالثة الى أمين العاصمة أو أي شخص يفوضه أمين العاصمة خطياً لتأمين مراعاة أحكام هذا النظام الذي يحق له أن يوافق على الطلب وينتج الرخصة خاضعة للشروط التي ينص عليها أو يرفض منحها دون بيان أية أسباب .

٢ - لا تمنح رخصة لأي شخص دون الخامسة عشرة من عمره .

٣ - توقع الرخصة بأمضاء أمين العاصمة أو مثله المفوض حسب الأصول .

المادة (٥) صلاحية تحديد عدد الرخص

يجوز لمجلس أمانة العاصمة أن يحدد عدد الرخص التي تمنح سنوياً بمقتضى هذا النظام .

المادة (٦) الرخص القانونية

١ - يعمل بالرخص الممنوحة بمقتضى هذا النظام اعتباراً من تاريخ صدورهما حتى اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار التالي ولا يجوز تحويلها للغير . ويترتب على حامل الرخصة في جميع الاوقات التي يتعامل فيها عمله ان يحمل رخصته وان يبرزها لأي مأمور شرطة أو موظف في الامانة لدى الطلب .

٢ - يجوز لأمين العاصمة أن يسحب أية رخصة صادرة بمقتضى هذا النظام دون بيان الأسباب .

المادة (٧) رسم الرخص

يستوفى رسم قدره ٥٠٠ فلس عن رخصة البائع المتجول ، ورسم قدره ٥٠٠ فلس عن رخصة عربة النقل .

المادة (٨) لوحة النمر

١ - يترتب على حامل رخصة البائع المتجول الصادرة بمقتضى الفقرة (١) من المادة الثالثة ، ان يعلق بصورة مرئية فوق مرفق ( كوع ) يده اليسرى لوحة نمرة يزوده بها المجلس في جميع الاوقات التي يتعامل فيها عمله .

٢ - يترتب على حامل رخصة البائع المتجول ورخصة عربة النقل الصادرتين بمقتضى الفقرتين (١) و (٢) من المادة الثالثة ان يستحصل على لوحة نمرة من المجلس وان يضعها في محل ظاهر من مؤخرة العربة بالاضافة الى لوحة النمرة المشار اليها في الفقرة (١) .

المادة (٩) رسم لوحة النمر

يستوفى رسم لا يتجاوز ١٥٠ فلساً عن كل لوحة نمرة من اللوحات المشار اليها في الفقرتين (١) و (٢) من المادة الثامنة .

ويشترط في ذلك أن يسترد الرسم المدفوع عن لوحة النمرة في كل وقت اذا أعاد الشخص لوحة النمرة الى المجلس في حالة جيدة .

المادة (١٠) ترتيب السلع في العربة

يقتضي على كل بائع متجول يتولى عربة نقل أن يرتب السلع الموضوعة في العربة بشكل لا يبرز معه على أطراف العربة من أي جانب من جانبيها أو من الجهة الامامية أو الخلفية .

المادة (١١) تصميم العربات

يجوز لأمين العاصمة أن يطلب صنع عربات النقل على شكل يتفق مع التصميمات والمواصفات التي أقرها مجلس أمانة العاصمة والمعروضة تفصيلها في أمانة العاصمة .

المادة (١٢) حظوف العربات في بعض الامكن

يحظر على أي بائع متجول أن يضع عربته أو بسطه أو أن يتسبب في إيقافها على رصيف أي شارع .

المادة (١٣) المناطق التي يمنع فيها الباعة المتجولين من تعاطي أعمالهم

يحظر على أي بائع متجول أن يتعامل عمله سواء باستعماله عربة نقل أو بأية صورة أخرى :

أ - في أي طريق أو

ب - في أي قسم من منطقة الأمانة قد يملأه مجلس أمانة العاصمة من وقت لآخر ، باعلان ينشر في جريدة أو أكثر من الجرائد المنتشرة في منطقة الامانة ، ويماع في بناءة الأمانة ، على أنه منطقة مغلقة على الباعة المتجولين تعاطي أعمالهم فيها .

هكذا من الأهل

- منع الوقوف في بعض الأماكن ( المادة ١٤ ) يحظر على أي بائع متجول أن يوقف العربى أو البسطة أو أن يتسبب في إيقافها ضمن عشر متراً من آخر مواقف خطوط الباصات أو المركبات الأخرى أو الرجات المقررة لوقوفها فيها أو ضمن عشرة أمتار من منعطف أي شارع أو في أي متزهر أو حديقة تخص الأمانة .
- وجوب السوى الجبة ( المادة ١٥ ) يتوجب على كل بائع متجول أن يقي العربى في الجهة اليمنى من الطريق بالحق حجارة الرصيف .
- العناية بالعربات ( المادة ١٦ ) يحظر على أي بائع متجول أن يترك عربته أو بسطته واقفة في أي شارع من الشوارع الواقعة ضمن منطقة الأمانة بدون أن يكون بجوارها .
- نقل العربات ( المادة ١٧ ) يجوز لأمين العاصمة أو أي مأمور من مأموري الشرطة أو أي موظف من موظفي الأمانة أن يأمر بنقل أية عربى نقل أو بسطة تكون موضوعة في أي مكان خلافاً لأحكام هذا النظام .
- العقوبات ( المادة ١٨ ) كل من خالف أي حكم من أحكام هذا النظام ، يعتبر أنه ارتكب جرماً يعاقب لدى إدانته بغرامة لا تتجاوز ٢٠ ديناراً .

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١/٢٠/١٩٥٤ ، بالاستناد إلى المادة (٨٩) من قانون البلديات رقم ١٧ لسنة ١٩٥٤ الموافقة على نظام بلدية طولكرم ( المعدل ) لسنة ١٩٥٤ بشكلا التالي :

نائب رئيس الوزراء  
خلوصي الخيري

### نظام بلدية طولكرم [ المعدل ] لسنة ١٩٥٤

أن مجلس بلدية طولكرم استناداً إلى الصلاحية المخولة له في المادة (٨٩) من قانون البلديات رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤ قد أصدر النظام التالي :-

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم ( نظام بلدية طولكرم - المعدل - لسنة ١٩٥٤ ) ويقرأ مع نظام بلدية طولكرم لسنة ١٩٣٥ وتعديلاته ، المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تلغى المادة الثالثة من النظام الأصلي ( كما عدلت في نظام بلدية طولكرم المعدل لسنة ١٩٥٣ ) ، ويستعاض عنها بالمادة التالية :
- « المادة ٣ - لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع الأثمار والخضار الجافة والطازجة والورث والجبن والالبان والسمنك والطيور الداجنة في أي مكان ضمن منطقة البلدية باستثناء سوق الأثمار والخضار البلدي (الحسب) إلا إذا سبق أن اشترت هذه السلع أو بيعت في السوق المذكورة واستوفيت عنها الرسوم المقررة في هذا النظام »
- المادة ٣ - تلغى المادة الثانية عشرة من النظام الأصلي ( كما عدلت في نظام بلدية طولكرم المعدل لسنة ١٩٥٣ ) ، ويستعاض عنها بالمادة التالية :

- « المادة ١٢ - لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع الكس والفحم والأواني الحسرفية والبن والصوف والسلال والتقفف والحصر في أي مكان ضمن منطقة البلدية باستثناء سوق الكس والفحم والأواني الحسرفية البلدي إلا إذا سبق أن اشترت هذه السلع أو بيعت في السوق المذكورة ، ودفعت عنها الرسوم المقررة في هذا النظام »
- المادة ٤ - تلغى المادة الخامسة عشرة من النظام الأصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :
- « المادة ١٥ - لا يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع حبواً في أي مكان ضمن منطقة البلدية باستثناء سوق الحبوب البلدي إلا إذا سبق أن اشترت هذه السلع أو بيعت في السوق المذكورة واستوفيت عنها الرسوم المقررة في هذا النظام »
- المادة ٥ - تلغى المادة السابعة عشرة من النظام الأصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية :
- « المادة ١٧ - ١ - كل من باع أية سلعة أو حيوانات أو ساعد على بيعها أو كان قريباً في بيعها خلافاً لأحكام هذا النظام يعتبر أنه ارتكب جرماً يعاقب بعد إدانته بذلك بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير أردنية .
- ٢ - أن الحكم بهذه العقوبة لا يعني المخالف من دفع الرسوم المفروضة بموجب هذا النظام كما لو لم يرتكب ذلك الجرم »

### اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلم أن القوانين المؤقتة التالية قد أحيلت إلى مجلس الأمة عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور فتألت منه قبولاً وبات كل منها بشكلا المنشور في الجريدة الرسمية قانوناً دائماً .

١٩٥٤/١١/٣٠

رئيس الوزراء  
توفيق أبو الهدى

عدد الجريدة الرسمية  
المنشور فيه

اسم القانون ورقمه

- |      |   |
|------|---|
| ١١٨٧ | ١ - قانون مؤقت رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٥٤ ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤/١٩٥٥ |
| ١١٩٠ | ٢ - قانون مؤقت رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٥٤ ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤/١٩٥٥ |
| ١١٩٦ | ٣ - قانون مؤقت رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٥٤ ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤/١٩٥٥ |
| ١١٩٧ | ٤ - قانون مؤقت رقم ( ٢١ ) لسنة ١٩٥٤ ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ١٣ لسنة ١٩٥٤/١٩٥٥ |

هكذا من الأصل